شبكة الأمن الإنساني لأمريكا اللاتينية والكاريبي

تدعو إلى استجابة فورية ومنسقة في مواجهة انتهاكات القانون الدولي في فلسطين

شبكة الأمن الإنساني لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بصفتها شبكة من المهنيين والمنظمات المدنية المتخصصة في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، تُرحب بعقد الاجتماع الوزاري الطارئ لمجموعة لاهاي، والذي سيُعقد في بوغوتا يومي 15 و16 يوليو. تمثل هذه المبادرة، التي ترأسها بشكل مشترك كل من كولومبيا وجنوب أفريقيا، استجابة دبلوماسية أساسية وضرورية في مواجهة الأزمة الإنسانية الكارثية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في أرض فلسطين المحتلة.

في وقت أظهرت فيه الآليات التقليدية للأمن الدولي تقاعساً غير مقبول، تُعدّ الخطوة المنسقة من دول مثل بوليفيا، كولومبيا، كوبا، هندوراس، ماليزيا، ناميبيا، السنغال وجنوب أفريقيا، خطوةً حيوية لإعادة تأكيد سيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وتطالب أن يشكل كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الركيزة الأساسية لأي جهد يسعى إلى تحقيق حل عادل ودائم لهذه المأساة الممتدة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، نتيجة الاحتلال الطويل، ونظام الفصل العنصري، ومشروع الاستعمار الاستيطاني الذي ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ونُعرب عن ترحيبنا البالغ بتركيز الاجتماع على الالتزامات القانونية للدول، كما حدّدتها محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز الاستراتيجيات الفعالة لتغيير هذا الواقع غير المقبول.
ونُذكّر بأن المحكمة قد أقرت بإمكانية وقوع جريمة إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، وهو ما يفرض على جميع الدول التزامًا قانونيًا باتخاذ إجراءات فورية لمنع وقوعها، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

إن حجم هذه المأساة الإنسانية يتطلب تحرّك واضح لا غموض فيه. فقد تم قتل أكثر من 54,000 مدني، معظمهم من النساء والأطفال؛ وتشريد أكثر من مليوني شخص داخلياً؛ وتدمير منهجي للمستشفيات والمدارس والمنازل وشبكات المياه والصرف الصحي؛ إلى جانب الهجمات المتكررة ضد الطواقم الطبية والإنسانية والصحفيين. لقد بلغت هذه الكارثة الإنسانية حد الانهيار، ولهذا تنضم شبكة الأمن الإنساني لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الأصوات التي تُطالب بوقف فوري للهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية الأساسية لبقائهم.

كما نُوجه نداءً عاجلاً لوقفٍ كامل وفوري لجميع الأعمال التي تمس حياة وسيادة وكرامة الشعب الفلسطيني، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية دون قيود، لإنهاء استخدام الجوع كسلاح في الحرب، وتخفيف معاناة أكثر من مليوني إنسان يعيشون في هذا الإقليم. ولكي لا يستمر هذا الواقع العنيف، من الضروري أن تضمن الأسرة الدولية المساءلة القانونية. فالسلام لا يُبنى على الإفلات من العقاب. يجب أن تشكل "الإجراءات القانونية والدبلوماسية المنسقة" التي ستُناقش في بوغوتا أساسًا لضمان محاسبة مرتكبي جرائم الحرب، والتعامل بجدية مع تحديد جريمة الإبادة الجماعية، التي تخضع حاليًا للتحقيق أمام محكمة العدل الدولية.

وتُشيد شبكة الأمن الإنساني لأمريكا اللاتينية والكاريبي وتُعبّر عن دعمها القوي لمبادرة الدول المضيفة وأعضاء مجموعة لاهاي. وتُجسد هذا التحرك القيادي التزاما راسخًا بمبادئ الأمن الإنساني والتعددية الدولية.

للتواصل:
شبكة الأمن الإنساني لأمريكا اللاتينية والكاريبي

www.sehlac.org